

## على الخاصة

صناعة الإسمنت...  
«استراتيجية» لمن؟

حبيب معلوف

بالأمس تمّ الاعتداء على عضو مجلس بلدية عين دارة الذي كان يحاول تصوير موقع معمل الاسمنت المرفوض كلياً من قبل البلدية والأهالي، بعد أن تم رفضه في مناطق أخرى في منطقة البقاع... وغداً اعتصام أمام معمل الاسمنت في شكا. وإذا أضفنا مجموعة الاحتجاجات في الفترة الأخيرة على معمل الاسمنت في لبنان، ومضمون التقرير الثالث عن تغير المناخ في لبنان الصادر مؤخراً عن وزارة البيئة والذي اعتبر أن صناعة الاسمنت من أكثر الصناعات تسبباً بتغير المناخ في لبنان، يفترض إعادة فتح هذا الملف على مصراعيه، مع ملف إعادة تنظيم قطاع المقالع والكسارات والمراجل بشكل عام والمخطط التوجيهي الشامل لترتيب الأراضي.

أعاد هذا التقرير أو «البلاغ الثالث» ما كان قد أكده البلاغ الثاني عام 2011، من أن المصادر الأساسية لانبعاثات الغازات الناجمة عن القطاع الصناعي كانت ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت الناجمة عن صناعة الإسمنت، والتي ارتفعت وزادت في السنوات الأخيرة بسبب زيادة أعمال البناء. هذه النتائج التي لم تأخذها وزارة البيئة بالاعتبار عندما وافقت بسرعة على دراسة الأثر البيئي لإنشاء معمل جديدة (عين دارة مؤخراً على سبيل المثال)، يدل أن تطلب الترتيب، تمهيداً لإجراء دراسة تقييم الأثر البيئي والاقتصادي لهذا الخيار بالمعمل، مع دراسة للسوق ولسير هذا القطاع وتحديد الحاجات الوطنية ومعرفة أسباب دعم إنتاج هذا القطاع ولمن تذهب أرباحه. في وقت تتم حمايته وترتفع أسعاره على المستهلك اللبناني بالمقارنة مع إمكانية فتح الأسواق والمنافسة، قبل أن يسمح بإنشاء معمل جديدة بهدف زيادة التصدير!

انطلاقاً من كل هذه المعطيات، يفترض مقارنة ملف صناعة الاسمنت في لبنان من خلفية مختلفة تماماً عن تلك المتداولة حالياً، إن من قبل الحكومة والوزارات المعنية أو من قبل المتضررين من المناطق المجاورة لمراكز التصنيع (الموجودة في شكا وسبلين أو النوري إنشاؤها كما في عين دارة)، على القاعدة التالية: إذا كان هذا القطاع وهذه الصناعة تعتبر استراتيجية في لبنان على المستوى الوطني، وهذا ما يبرر حمايتها الآن عبر زيادة الرسوم الجمركية بنسبة 75% على استيراد الاسمنت من خارج لبنان (وترك الأسعار تتضاعف لكي يحقق أصحاب هذه المعامل أرباحاً طائلة)... فيصبح السؤال عندئذ: «استراتيجية» بالنسبة إلى من؟ والحماية لمصلحة من؟

للخروج من هذه المشكلة بشكل عادل، على الدولة أن تضع يدها على هذا القطاع وتحقق هي الأرباح، بعد أن تكون قد حددت مخططاً توجيهياً شاملاً لترتيب الأراضي واختارت الصالح منها وفق شروط بيئية وصحية عالية، تبرر ارتفاع الأسعار... أو فلتسمح بالاستيراد وفتح الأسواق وتحريرها، مما يساهم حتماً في خفض الأسعار والانبعاثات والتلوث، والحد من هذه الشهوة المحمومة للاستثمار وإنشاء معمل جديدة، بحجة المساهمة في إعادة إعمار سوريا، أو بحجج أخرى، وحماية الجبال والمدن والقرى والسكان من المخاطر البيئية والصحية الأكيدة.

باختصار، إن الذي يفسر هذا الاستبسال والاستقواء لإنشاء معمل للاسمنت في لبنان بشكل عام وفي عين دارة مؤخراً بشكل خاص، ليس بسبب توقع زيادة الطلب لإعادة إعمار سوريا فقط، بل لأن هذا القطاع مربح جداً في لبنان. ولماذا هذا القطاع مربح جداً في لبنان؟ لأنه يتمتع بحماية استثنائية. فالاستيراد ممنوع وقد تضاعفت الأسعار بالنسبة إلى الأسواق المحيطة والعالمية ويحقق المستثمرون - المحتكرون في هذا القطاع (ثلاثة معامل) أرباحاً خيالية، فلماذا لا يستبسل المستثمرون وعلى حساب كل شيء، وأي شيء وأي أحد؟ وقد ساعدتهم في ذلك ضعف الإطار التشريعي والرقابي والاقتصاد الحر المتفلت من أي قيد واستثمار ذوي السلطة في هذه القطاعات المربحة على حساب الاقتصاد اللبناني والموارد والبيئة والصحة العامة، وضعف وزارة البيئة التي ليس لديها رؤية ولا استراتيجية ولا وصل إليها يوماً وزراء لهم رؤية، وعدم منح ما يسمى «المخطط التوجيهي الشامل وترتيب الأراضي» الاهتمام الذي يستحق وترجمته في قوانين ومراسيم تنظيمية، بالإضافة إلى تسليم واستسلام أكثرية الشعب اللبناني لقدرة ولحكاه ولاعتقاده أن مفهوم «السيادة» يقتصر على رفض الاحتلال وليس على سيادة الشعب والدولة على مواردها الأساسية أيضاً!

## تنوع بيولوجي

## تجربة حمى عنجر كمحطة

استراحة  
أمنة  
للطيور  
في عنجر

الموارد الطبيعية وتحسين مستوى المعيشة. في المقابل، ونتيجة للنجاح الذي تحقّق في حمى عنجر كفرزبد، تهاافتت البلديات طالبة تطبيق نظام الحمى على أراضيها. فكان إنشاء حمى عندقت والمنجز والمعبر الأبيض وشربين ورأس

بينما تسمح بها محميات المحيط الحيوي التابعة لبرنامج الماب في اليونسكو، كالقيام بأعمال تقليدية تتولى على سبيل المثال توزيع المياه وتنظيم المشاركة بالفوائد التي تقدمها الموارد الطبيعية وتنظيم الصيد البري والبحري بين الناس في منطقة التنمية الواقعة على أطراف المنطقة العازلة المحيطة بمنطقة النواة في محميات المحيط الحيوي. ولكن «برنامج الماب» لم يدخل في تفاصيل مناطق التنمية كما كانت تفعل الحمى التاريخية في نظام الحمى الذي أعادت إحياءه جمعية حماية الطبيعة في لبنان، لكونه الأكثر تناسبا مع العادات والتقاليد في المجتمعات المحلية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## النعار السوري

ثم قامت الجمعية باختباره في حمى عنجر وتطويره من أجل حماية النوع الوحيد من الطيور المهددة بخطر الانقراض في العالم في هذه الحمى (النعار السوري) ومن أجل تنظيم الاستهلاك الرشيد للمياه الوفيرة في هذه الحمى، ومن أجل منع الصيد في المناطق المهمة للطيور فيها والسماح به بعيداً عنها نسبياً، مع التشديد على أن يكون الصيد مسؤولاً، أي متوافقاً مع قانون الصيد ومستداماً، أي لا يؤدي إلى تعريض أي نوع للتدهور والانقراض.

إن التجربة الناجحة هذه أقرت الاتحاد العالمي لصون الطبيعة في عام 2012 ببنني نظام الحمى، في المذكرة 122، كنوع من الأنظمة التي تعتمد على الإدارة بواسطة المجتمع المحلي من خلال مقارنة شاملة تقوم بنقوية المعرفة المحلية والتقليدية والثقافية والتراثية، بالإضافة إلى المحافظة على

عند بدء إعلان المحميات في لبنان، كان هنالك رفض لها من قبل السواد الأعظم من اللبنانيين، وربما أيضاً في العالم العربي وبعض الدول الأجنبية. أما اليوم، وبعد خوض التجربة ومعايشتها، والانتفاع بفوائدها، فأصبحت الجمعيات الأهلية في كل مكان تسعى لإعلان محمية هنا أو هناك

## د. غسان جرادي

تعدّ جمعية حماية الطبيعة، الجمعية الأهلية الأقدم في لبنان التي وضعت خبرتها في بعض المحميات ونجحت في أعمال «المحافظة» وتمرست بها بعد أن وجدت أن المحافظة لا تكون إلا على أيدي المجتمعات الأهلية المرتبطة مباشرة بالمحميات الطبيعية. ولكن لهذه المجتمعات مطالب قد لا تسمح بها المحميات الطبيعية

## نفايات

## الفرز من المصدر شرط تطوير



معمل عين بعلك في تجاربه الاولى

المشاركين في لقاء تشاوري لعرض دراسة تقويم الأثر البيئي لتطوير المعمل ورفع قدرة إنتاجه الذي دعا إليه اتحاد بلديات قضاء صور أمس. تلك الخلاصة ليست شرطاً طارئاً لإنجاح المعمل، بل إن الدراسة الهندسية والبيئية والتقنية التي وضعت لإنشاء المعمل عام 2004، تقوم على الفرز من المصدر.

أنجز تشييد المعمل وتجهيزه بعد سبع سنوات، عام 2011. وهو يلتزم بنفايات 64 بلدة، إضافة إلى ثلاثة مخيمات فلسطينية. بدأ التشغيل التجريبي بفرز عشرات الأطنان من نفايات عدد من البلديات غير المفرزة. تعثر العمل مراراً، ولا سيما في ظل عدم توافر مطمر صحي لطمر العوادم الناتجة بعد إقفال مكب دير قانون رأس العين. عدد الآلات والعمال المكلفين الفرز لم يتمكنوا من فرز عشرات الأطنان التي تصل يومياً والتي يختلط فيها العضوي

بعد تراجع الكلام عن إنشاء محرقة للنفايات في عين بعلك بسبب طلب وزارة البيئة جلسة مشاورات مع الأهالي وشروط أخرى كبيرة. عاد البحث في تطوير المعمل من دون العودة عن فكرة وإمكانية حرق المواد

## أمال خليل

«فرز النفايات من المصدر يسهل ويسرع في أداء معمل عين بعلك، ويحسن من نوعية السماد الناتج من تخمير النفايات العضوية». قناعة معجلة مكررة توصل إليها